



حفار يبيع جزءاً من المقبرة.. لبنائه كمنزل!

٤٠٠ مكتب سيارات يتغذر نقلها إلى السومرية

محمود الصالح

كشف مدير فرع محروقات دمشق سيبياي عزيز خلال الجلسة الأخيرة لاجتماع مجلس محافظة دمشق عن بدء عمليات تزويد المواطنين بمازوت التدفئة للشتاء القادم مع منتصف تموز الجاري، مضيفاً: إن التوقف عن توزيع مادة التدفئة في العام الماضي تم في نهاية الموسم لعدم حاجة المواطن إليها في التدفئة إضافة إلى وجود فارق بين سعر المازوت المخصص للتدفئة والمازوت المخصص لباقي الاستعمالات ولكي لا تتم المتاجرة به.

وجاءت طروحات أعضاء المجلس حول تقديم الدعم للجنة الدفاع المدني في منطقة الشاغور بالاستثمارات اللازمة لعملها من المحافظة وضرورة ضبط أسعار المشافي الخاصة والإعلان عن أسعار الإقامة والعمليات ومختلف الخدمات إضافة إلى ارتفاع أسعار الأدوية في الصيدليات الموجودة فيها والتي تصل الزيادة في الأسعار إلى الثلث وضرورة توافر الرقابة على أسعار الأدوية في الصيدليات ومعالجة تفاوت الأسعار بين صيدلية وأخرى. مشيرين إلى ضعف الرقابة التموينية على أسعار المواد الغذائية ودعم المؤسسات السورية للتجارة بالمواد المغنثة ومعالجة ارتفاع أسعار الخضار والفواكه والتفاوت في الأسعار بين محل وآخر لافتين إلى أنه حتى المؤسسة السورية للتجارة أسعارها أعلى من الأسواق باستثناء عدة مواد إضافة إلى تفاوتها بين محافظة وأخرى. مطالبين باستبدال عقوبة تخفيض كميات الطحين للأفران المخالفة بفرض عقوبة مالية.

كما تساءل الأعضاء عن حقيقة قيام حفار مقبرة السيليل ببيع جزء من المقبرة وبنائه كمنزل واستخدام المقابر كمستودع للنفايات البلاستيكية والتك، وعن أسباب تأخر إنجاز مكتب النافذة الواحدة في مكتب الدفن ووضع أكشاك لبيع الخبز في عش الورور إضافة إلى وضع خزائن محروقات ثابت لتوزيع المازوت في مدخل عش الورور وتفعيل مضخة مازوت كفرنسوسة والتأكد على تداول الفواتير في بيع المواد الغذائية والمطالبة بمنع تصدير اللحوم لخفض سعرها وتشدد الرقابة على تهريبها أثناء نقل الأغنام. وأكد عضو المكتب التنفيذي فيصل سرور وجود ٤٠٠ مكتب سيارات في دمشق ومن المتعذر إمكانية نقلها جميعاً إلى السومرية لضيق المكان ويتم إغلاق أي مكتب تقدم شكوى ضده.

«مياه جبلة» لـ«الوطن»: اختناقات المياه بسبب ارتفاع الحرارة

اللاذقية - عبيد سمير محمود

عاني أهالي مدينة جبلة من انقطاع في مياه الشرب خلال الفترة الماضية في ظل هذا الطقس الحار الذي تمنى فيه المواطنون أن تصلهم المياه وهي من أبسط حقوقهم كما ذكروا لـ«الوطن»، متمنين أن تحل المشكلة بأسرع وقت.

وبالعودة إلى مدير وحدة مياه جبلة حسان منون فقد أكد في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن العمل جارٍ لتحسين الوضع المائي في المدينة بشكل أكبر، مشيراً إلى تحسن وضع المياه في جبلة بعد إجراءات اتخذتها مديرية المياه بالتنسيق مع شركة الكهرباء في اللاذقية.

وأوضح منون أنه تم تعديل موعد التقنين الكهربائي من الساعة ٤:٣٠ صباحاً حتى ٧:٣٠ صباحاً، خلال فترات التقنين المائي التي تم تعديلها لتبدأ من الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل وحتى العاشرة صباحاً بشكل يومي حتى تأخذ المدينة كامل حاجتها من المياه، مبيّناً أن كمية الاستهلاك اليومي تتراوح ما بين ٢٠-٢٢ ألف متر مكعب.

وأضاف منون: إنه تم اتخاذ إجراءات عدة لحل مشكلة الاختناقات التي تعرضت لها مناطق (صاحبة الأسد - النقة - التضامن - الفيض) حيث تم تنفيذ خطين إضافيين لبعض الكتل السكنية في منطقة صاحبة الأسد والنقة لتخفيف معاناة شح المياه فيها.

وتابع منون: بعد التنسيق بين المياه والكهرباء ونقل فترات التقنين وتخفيف التقنين وتنفيذ الخطين تحسن الوضع المائي بمدينة جبلة، مؤكداً على أنه تم العمل لمنع تكرار مثل هذه الاختناقات.

لافتاً إلى أن السبب الرئيس لاختناقات المياه التي يعود لارتفاع درجات الحرارة التي تتسبب بدورها بزيادة نسبة الاستهلاك المعتادة.

١١ طبقاً جديداً لدار الحكومة في درعا بكلفة ٨٥٧ مليون ليرة

إلى طلاب حماة: إذا تجاوز العدد ٥٦٠ طالباً يتم إحداث مركز امتحاني

حماة - محمد أحمد خبازي

وخاصة أعمال البلاط بأنواعه والطينة والأسقف المستعارة والدهان والرخام وغيرها. ويهدف لتذليل المعوقات شكلت لجنة متابعة للأعمال بتوجيه من محافظ درعا الذي يتابع شخصياً مجريات التنفيذ عبر اجتماعات دورية كل ١٥ يوماً مع كافة المعنيين بالمشروع إسهاماً بدفع وتسريع وتيرة الأعمال قدر المستطاع.

ولفت برمو إلى جولة وزير الإدارة المحلية والبيئة التقديرية في المحافظة في شهر نيسان الفائت، وقام خلالها بزيارة المشروع وأبدى كل الاهتمام به، موجهاً بالعمل على تذليل الصعوبات بالتنسيق مع الإدارة العامة للإسكان العسكري. وأكد برمو على الانتهاء من أعمال الصرف الصحي للموقع العام للمشروع، وجرى ربط الصرف على الشبكة العامة للمدينة، وتم تركيب ووصل جزء من أنابيب المياه الحلوة للمبني، كما تم تأمين اثنتين من مجموعات التوليد الكهربائية للمشروع باستطاعة ٥٠٠ ك.ف.أ لكل واحدة مع لوحة تزامن، إضافة إلى مركز تحويل باستطاعة ١٠٠٠ ك.ف.أ موضوع حالياً كأمانات لدى شركة كهرباء درعا، والعمل جارٍ لتوفير مقر لها، متوقعاً انتهاء إنجاز الأعمال خلال ستة أشهر.



لقدائف المجموعات الإرهابية المسلحة أكثر من مرة واحترق وتضرر أجزاء ليست بقليلة منه، وبالفعل أخذت الموافقات المطلوبة. مشيراً إلى أنه نطمح في العام الماضي ملحق عقد مع مؤسسة الإسكان العسكري الفرع ٦ لكساء خمسة طوابق (قبووين وأرضي وأول وثاني فني) مساحتها ١٢١٠٠ متر مربع بقيمة ٨٥٧.٤٨٠ مليون ليرة سورية، وتسير الأعمال حالياً بوتائر مقبولة إلى حد ما، إذ أفق حتى تاريخه ٩٩.٢ مليون ليرة أي ما نسبته ١١.٥٧ بالمئة.

وأعاد برمو السبب في بطء التنفيذ لأحداث الأمنية الصعبة التي سادت خلال الفترة الماضية في مدينة درعا وعدم وجود ورش تنفيذ تتناسب مع حجم الأعمال المطلوبة للمشروع بشكل عام

درعا - الوطن

دفع عدم كفاية المجمع الحكومي القديم في محافظة درعا لاستيعاب كافة الدوائر والفعاليات وتقديم خدمات المراجعين بالشكل المطلوب لإنشاء دار حكومة جديدة تلبى الحاجة قبل بدء الأبحاث.

وأوضح مدير الخدمات الفنية بدرعا كمال برمو أن الدراسة الفنية للمشروع أعدت على مرحلتين، تضمنت الأولى تنفيذ أعمال الهيكل بواقع ١١ طابقاً بمساحة إجمالية ٢٢٩٠٠ متر مربع من قبل الشركة العامة للمشاريع المائية (ريما) وانتهت في الشهر الرابع من عام ٢٠٠٩ بقيمة ٢٤٨.١١١ مليون ليرة سورية، والثانية تشمل أعمال الإكساء بقيمة إجمالية كلتاهما تبلغ ٤٧٣.٢ مليون ليرة والتي بدأت في الشهر العاشر من العام نفسه وأنجز منها ما قيمته ٣٣.٢٢٥ مليون ليرة.

وأضاف برمو أنه وبسبب الأحداث التي تمر بها المحافظة توقف إكمال أعمالها في الشهر الثالث من عام ٢٠١٢، إلا أن الظروف الحالية أعادت من جديد الحاجة الماسة لاستكمال ولو قسماً من البناء الجديد، خاصة بعد تعرض المجمع القديم

قيمة عقد استثمار مول قاسيون الجديد زاد ألف ضعف عن القديم

مدير السورية للتجارة لـ«الوطن»: لمدة ١٠ سنوات بنسبة زيادة ١٠٪ كل ثلاث سنوات

علي محمود سليمان

كشف مدير المؤسسة السورية للتجارة عمار محمد أن عقد استثمار مول قاسيون رسا على مستثمر سوري يبلغ مليار و٢٠٠ مليون ليرة سورية سنوياً، بزيادة ألف ضعف عن قيمة العقد الذي تم إنجازه منذ فترة، حيث كان ٢٠ مليوناً. وفي التفاصيل، عقد أمس المزاد العلني لاستثمار مول قاسيون، وهو مزاد مفتوح حيث تم افتتاح المول لأي شخص لتقديم للمشاركة في المزاد للتعرف إلى أقسام المول، وذلك بعد طرح دفتر الشروط التي تتضمن تقديم الأوراق المطلوبة لدخول أي مزاد ومنها دفع التأمينات الاجتماعية وسجل تجاري وباقي الأوراق البنوتية.

وزير المالية ومعاون وزير العدل. ولفت محمد إلى أن العقد السابق لاستثمار مول قاسون كان بـ ٢٠ مليون ليرة سورية سنوياً، وهو ما استدعى المؤسسة السورية للتجارة للتدخل لتصحيح هذا الخطأ في الرقم الاستثماري للمول لأنه يحقق أرباحاً أعلى من هذا الرقم بكثير. وأوضح محمد أن العقد للمستثمر الجديد أصبح جاهزاً للتوقيع وسوف يتم تسليم المول للمستثمر يوم الأحد القادم بعد دفع المبلغ الأول للعقد، مؤكداً أن المؤسسة السورية للتجارة ستقوم بدورها في متابعة العمل ضمن المول من عمليات الرقابة على السلع والمواد المخروضة فيه والتأكد من الالتزام بالأسعار ومنع التلاعب والغش، كما هو عملها في باقي الصالات والمولات التابعة لها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين محمد أن العقد رسا على مستثمر سوري من كبار رجال الأعمال من دون التصريح باسمه لأسباب تتعلق بطرف عمله، لافتاً إلى أن العقد لمدة عشر سنوات بنسبة زيادة ١٠٪ كل ثلاث سنوات. وأشار إلى أنه تم تسجيل أسماء ٣٠ مستمترراً تقدموا للمشاركة في «البيزار»، وعند افتتاحه تم تثبيت حضور ٢٠ مستمترراً منهم، ووصل «المزاد» إلى أعلى رقم بين ٤ مستمتررين طرحوا أرقام الاستثمار وكانت ٨٧٠ مليون ليرة سورية و٩١٠ ملايين ليرة سورية، ومليار و١٠ ملايين ليرة سورية، ومليار و٢٠ مليون ليرة سورية، لينتهي «البيزار» إلى رقم مليار و٢٠ مليون ليرة سورية، وذلك بحضور وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومعاون

أضخم تغييرات تشهد أروقة القضاء

الوطن

أصدر مجلس القضاء الأعلى تشكيلات قضائية موسعة شملت تغيير الحاميين العامين بدمشق وريفها ورئيس الاستئناف الأول وعدداً كبيراً من القضاة. ونصت التشكيلات على تعيين ماهر العلي محامياً عاماً أول بدمشق بدلاً من أحمد السيد الذي أصبح مستشاراً إلى أحد محاكم الاستئناف وندب إلى محكمة النقض فرفعاً كما شملت أيضاً تعيين محمد المحمود محامياً عام ريف دمشق بدلاً من عبد المجيد المصري والذي أصبح رئيس المحكمة المصرفية. وحافظ القاضي الشرعي الأول محمود معراوي على مكانه، كما قسم المجلس الغرف الشرعية

ومن جهة أكد وزير العدل هشام الشعار أن التغيير الواسع جاء للمصلحة العامة وتحسين الأداء في القضاء معتبراً أن هذا التغيير في النهاية يصب لصالح المواطنين وفي تصريح لـ«الوطن» قال الشعار: إن صرح دماء جديدة في القضاء مطلوب لأنه بذلك يؤدي إلى تحسين الأداء لدى القضاة.

«التأمينات» تستخدم الواتس أب للاستعلام عن معاشات المتقاعدين من المناطق الساخنة

أحمد لـ«الوطن»: صرفنا رواتب متقاعدي المناطق الساخنة المتراكمة من سنوات

محمد منار حميجو

أعلن المدير العام للتأمينات الاجتماعية يحيى أحمد عن صرف رواتب المتقاعدين في دير الزور والرققة والمناطق الساخنة الأخرى التي مضت سنوات على عدم استلامهم لرواتبهم، مؤكداً أن المديرية تستقبل يومياً عدداً كبيراً من المراجعين من المحافظتين لإكمال إجراء قبض رواتبهم.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» رأى أحمد أن عدد المراجعين الكبير للمؤسسة من محافظتي الرقة ودير الزور يعود إلى أنهم استطاعوا أن يخرجوا من الحصار الذي كان يفرضه عليهم تنظيم داعش خلال السنوات الماضية، وخصوصاً أنه بدأ ينهار.

وأضاف أحمد: إنه تم تسهيل كل ما يحتاج إليه المراجعون من تلك المحافظتين، وخصوصاً الذين لم يقبضوا رواتبهم منذ سنوات.

وكشف أحمد عن تشكيل لجنة لدراسة المستندات والوثائق الناقصة بترأسها نائب المدير العام التي بدورها تتواصل مع الجهات المعنية في هذا الملف لتأمين الوثائق الناقصة لأصحاب المعاشات الذين تشرذروا وهجروا، مؤكداً أنه تم منحهم الرواتب والمعاشات في المناطق التي لجؤوا إليها.

وأوضح أحمد أن المتقاعد ولو لم يقبض راتبه منذ سنوات فإنه ولجدر أن يراجع المديرية يتم تسليمه إياه عن السنوات الماضية، مؤكداً أن المؤسسة فقدت الوثائق في محافظتي الرقة وإدلب والكثير منها في دير



الزور ما أدى إلى صعوبات كبيرة للمؤسسة فيما يتعلق بهذا الملف. وبين أحمد أنه تم التواصل مع الجهات المختصة في هذا المجال سواء الجهاز المركزي للرقابة المالية أم سجل العاملين في الدولة للعمل بأقصى سرعة ممكنة لمنح المتقاعدين في محافظات الرقة ودير الزور وإدلب رواتبهم بأسرع وقت ممكن. وأكد أحمد أن المؤسسة تسهل مسألة الحصول على الوثائق والمستندات الناقصة عند المتقاعد لاستكمالها، ولا سيما أنه لا يمكن صرف أي معاش إلا بعد تأشيرته من الجهاز المركزي للرقابة المالية.

وقال أحمد: إنه تم تكليف فرع تأمينات دمشق أخذ تصريح من المتقاعدين يوضح أنهم تسلموا معاشاتهم أم لا وذلك لضبط أي عملية تزوير من الممكن أن تحدث، مؤكداً أنه لم ترد إلى المؤسسة أي شكوى عن حالات تلاعب في هذا الموضوع. وأضاف أحمد: إنه رغم الحرب التي تعرض لها البلاد إلا أن التأمينات ما زالت تصرف ١٠ مليارات ليرة لأكثر من ٥٠٠ ألف متقاعد.

وتصريح من المتقاعدين يوضح أنهم تسلموا معاشاتهم أم لا وذلك لضبط أي عملية تزوير من الممكن أن تحدث، مؤكداً أنه لم ترد إلى المؤسسة أي شكوى عن حالات تلاعب في هذا الموضوع. وأضاف أحمد: إنه رغم الحرب التي تعرض لها البلاد إلا أن التأمينات ما زالت تصرف ١٠ مليارات ليرة لأكثر من ٥٠٠ ألف متقاعد.

ويومياً تتم دراسة نحو ٣٠ ملفاً للمتقاعدين من المناطق الساخنة تمت إحالتهم على التقاعد حديثاً، مشيراً إلى الأعداد الكبيرة التي راجعت التأمينات خلال الأيام الماضية من محافظتي الرقة ودير الزور.